


المجاعة قتل متعمد ! .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد ١٥، ٢٠ أغسطس ١٩٨٤، باريس، ص ص ١٩ - ٢١

السبت 30 كانون الثاني (يناير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

لماذا لا تساعد الدول الغنية الدول الفقيرة؟

المجاعة قتل متعمد!

ما الفرق بين ان يقضي شعب ما على من يخالفه العقيدة او يختلف عنه في لون البشرة، وأن يتآمر العالم «المتحضر» بهذا القدر من «السادية»، الذي يحول دون ان يمدّ يد العون الى ملايين من الناس يموتون جوعاً؟

بقلم: مصطفى نور الدين عطيه

لا يملك من يعالج موضوعاً مأساوياً كالمجاعة الا ان يوجه الى نفسه هذه الاسئلة واحياناً لا يكاد يصدق ما ينتج عن بحثه من نتائج، إلا ان الواقع الملموس يجبرنا على الاقرار بانه بالفعل هناك في العالم من يموت جوعاً، بالملايين، بفضل سياسة البعض الانانية اكثر مما يعود ذلك لقسوة الطبيعة.

كان يعاني الجوع في العالم ٤٦٠ مليون انسان عام ١٩٧٠. اصبحوا ٤٥٠ مليوناً عام ١٩٧٤ ويقدرون الآن بأكثر من نصف مليار انسان وسيرتفع عددهم الى ٨٠٠ مليون آخر القرن الحالي. من بين هؤلاء يموت الملايين كل عام. ففي ١٩٨٣ وحدها مات ٤٠ مليوناً (أي ما يعادل سكان مصر) نصفهم من الاطفال. ومن بين ١٨٥ مليون طفل ولد عام ١٩٨٢، حكم بالموت جوعاً على ١٧ مليوناً قبل ان يصلوا الى سن الخامسة. ويذهب الجوع بثلث أطفال العالم قبل ان يحتفلوا بعيد ميلادهم الأول. ويعاني من الانميا الحادة ما يزيد عن ٧٠٠ مليون انسان نتيجة نقص الحديد، و٢٠٠ مليون يعانون من تضخم الغدة الدرقية نتيجة نقص اليود (وهو يؤدي لاضطرابات عقلية ان لم يعالج سريعاً)، ويصاب ٢٥٠ الف طفل بالعمى نتيجة نقص فيتامين «ب»، وينتج عن نقص البروتين والسعرات الحرارية مرض «الكواشيوركور» الذي يؤدي الى ضمور أو توقف النمو البدني والعقلي للأطفال واختلال في عمل الاجهزة الهضمية ونقص مقاومة الجسم للامراض، ويعاني منه ما بين ربع وثلث سكان البلدان المتخلفة. يضاف الى ذلك ان مرض فقر الدم يصيب ما بين ٢٩ و٦٣ بالمئة من النساء الحوامل في اميركا اللاتينية وحدها، وما بين ٦٦ بالمئة و٨٨ بالمئة من نساء الهند، ويتسبب، في قتل ١٠ بالمئة من النساء اثناء عملية الولادة.

وطبقاً لخبراء الأمم المتحدة هناك في العالم اكثر من ١٠ ملايين طفل (اقل من ٥ سنوات) يعانون من اشكال خطيرة من سوء التغذية، و٨٠ مليون طفل يعانون من سوء تغذية أقل خطورة و١٢٠ مليون طفل ثمة صعوبة لارجاع سوء تغذيتهم للطعام وحده!

ويتوزع الجوع في العالم فيتمركز في آسيا (باستثناء الصين) ٢٨ بالمئة وفي افريقيا ٢٥ بالمئة واميركا اللاتينية ١٣ بالمئة. فالهند التي بلغ عدد سكانها ٧٠٠ مليون يعاني منهم من الجوع نحو ٢٠١ مليون

انسان طبقاً لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، وفي اندونيسيا يعاني من الجوع ٣٢ مليون انسان من عدد السكان البالغ ١٥٠ مليوناً. وفي بنغلادش ثمة ٢٧ مليوناً من اصل ٩١ مليوناً وفي نيجيريا ١٤ مليوناً من ٨٨ مليوناً، وفي البرازيل ١٢ مليوناً من ١٢٠ مليوناً وفي اثيوبيا ١٢ مليوناً من ٣٢ مليوناً، وفي باكستان ١٢ مليوناً من ٨٥ مليوناً وفي الفيليبين ١٠ ملايين من ٥٠ مليوناً وفي افغانستان ٦ ملايين من ١٧ مليوناً وفي تايلندا ٥ ملايين من ٤٨ مليون وفي كولومبيا ٥ ملايين من ٢٧ مليوناً... اي يعاني من الجوع نحو ١٠ بالمئة من اجماع سكان بلدين وبين ١٦ بالمئة و٢٢ بالمئة من سكان ٤ بلدان وما بين ٢٩ بالمئة و٣٧ بالمئة من سكان ٤ بلدان أخرى.

وعندما يطرح البعض السؤال عن أسباب المجاعة بالعالم، يجيب الفلاسفة والاقتصاديون ورجال السياسة بان السكان يتزايدون

بمعدلات سريعة بينما الارض ثابتة والغذاء محدود لا يكفي الجميع. وقد يصدق البعض هذه الاوهام المالتوسية، برغم ان الأمر لا يستدعي الا ذاكرة تاريخية لتقيم العلاقة بين الموت جوعاً والاستغلال الذي يمارسه الانسان ضد الانسان. فالمجاعات لا يعود تاريخها الى السبعينات فقط وانما امتدت طوال عصور بعيدة استغل الانسان فيها قلة من داخل المجتمع نفسه أو استعماراً اجنبياً او كلاهما، وذلك حينما كان عدد السكان ملايين محدودة والارض هي نفسها. وتطور في السيطرة على الطبيعة من قبل الانسان وقدرته على مضاعفة انتاجها، ولكن ظل الانسان يموت بالآلاف والملايين. فما السبب اذن وراء هذه الأساطير؟

الموت من التخمة!

ان ظواهر الفقر والجوع تعكس انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم مثلما تعكسها على مستوى المجتمع الواحد. فالسيطرة على وسائل الانتاج والاستحواز على الفائض الاقتصادي هما قاسم مشترك يوجد بين البلاد المتخلفة من ناحية والبلاد الراسمالية المتقدمة من ناحية اخرى، مثلما يوجد في داخل مجتمع ما بين الفئات الاجتماعية. فالبلدان الصناعية المتقدمة (في

الشرق والغرب) تشكل ربع سكان العالم، الا انهـا تستحوذ على ما بين ٨٠ بالمئة و٩٠ بالمئة من الثروات الاساسية، ويبقى ما بين ١٠ بالمئة و٢٠ بالمئة لثلاث ارباع سكان العالم، اي البلدان المتخلفة بالاضافة الى الصين الشعبية. وتستهلك البلدان المتقدمة ٨٧ بالمئة من الطاقة في العالم، و٧٨ بالمئة من الاسمدة و٩٤ بالمئة من النحاس

والالومنيوم، وتسيطر على ٨٢ بالمئة من الانتاج العالمي، وتتحكم في ٩١ بالمئة من الواردات، وتنفق ٨٥ بالمئة من القروض على التسليح، و٩٨ بالمئة على البحوث.

وعلى مستوى الغذاء يبدو هذا الفارق مذهلا. فطبقاً لمنظمة الصحة العالمية يحتاج الرجل من البروتينات يومياً نحو (٠,٥٧) غرام/ كيلو غرام من وزنه، بينما تحتاج المراة ٠,٥٢ غرام/ كيلو غرام، ويحتاج الطفل (اقل من ٣ شهور) الى ٢,٤ غرام/ كيلو غرام والطفل (٩ - ١١ شهراً) ١,٤ غرام/ كيلو غرام. بقول آخر يحتاج رجل وزنه ٦٥ كلغ الى ٣٠ غرام من اللحم يومياً، بينما المراة تحتاج الى ٢٩ غرام يومياً عندما يكون وزنها ٥٥ كلغ فاذا نظرنا للاستهلاك السنوي من اللحم على مستوى العالم لوجدنا اختلافاً رهيباً بين متوسط نصيب الافراد في القارات المختلفة فالمواطن من اميركا الشمالية يستهلك سنوياً ١٠٩,٥ كيلو غرام، بينما الاوروبي يستهلك ١٠٠ كيلو غرام سنوياً، اما الافريقي فيستهلك ١٢,٨ كيلو غرام والأسيوي ٤,٥ كيلو غرام فقط! واذا كانت هذه المعطيات تعكس المتوسطات اكثر مما تعبر عن الواقع في ظل التباين الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمعات الا انها تعكس القلة من ناحية والتبذير من ناحية اخرى. فاذا كان متوسط ما يحتاجه الفرد سنوياً من البروتين يعادل ١١ كلغ من اللحوم فان الاستهلاك الاوروبي او الاميركي يعد بالقياس بهذا المتوسط جريمة في حق الانسان الذي لا يتوفر له الحدّ الادنى الضروري لحفظ الحياة

وفي تقرير للأمم المتحدة عن الاوضاع الاجتماعية في العالم نجد علاقة واضحة بين هذه الاوضاع ومتوسط الدخل السنوي. فاذا قارنا بين البلدان التي يصل متوسط دخل الفرد فيها الى ٢٠٠ دولار وتلك التي يتراوح فيها هذا المتوسط بين (٤٠٠ - ١٠٠٠) دولار نجد ان

من يعانوا من نقص في مستوى الغذاء الضروري كحد ادنى هم ١٥ بالمئة من سكان الفئة الأولى من البلدان في مقابل ١٥ بالمئة فقط للثانية. وان معدل الوفاة للأطفال الرضع ١١٥ في الألف سنة الأولى مقابل ٥١ في الألف في الثانية. وانه يوجد طبيب لكل ١٩ الف شخص في الأولى مقابل طبيب لكل شخص في الثانية وانه يوجد سرير بالمستشفى لكل ٦٩٠ شخصاً في الاولى مقابل ٢٦٠ شخصاً في الثانية. وان المياه الصالحة للشرب تتوفر لنحو ٦٩ بالمئة من سكان الحضر و١٥ بالمئة من سكان الريف في الاولى مقابل توفرها لنحو ٩١ بالمئة من سكان الحضر و٥٥ بالمئة من سكان الريف في الثانية.

وبرغم ان هذه المقارنة تظهر الفارق بين الفئتين من الدخول غير انها تخفي ما هو ابشع اذا ما اخذنا بعض البلدان كنماذج. فمن يتوفر لهم الماء الصالح للشرب في مالي ونيبال هم ٩ بالمئة فقط من السكان، وهم ٦ بالمئة فقط من سكان اثيوبيا وافغانستان، و٤ بالمئة

فقط من سكان اليمن الشمالي. بينما يوجد طبيب واحد لكل ٤٢ الف شخص في تشاد، ولكل ٥٠ الف في فولتا العليا ولكل ٧٥ الف شخص في اثيوبيا.

اما وفيات الاطفال بشكل عام فان معدلها يرتفع الى ٣٦ في الالف عند طبقة الفلاحين بدون أرض في بنغلادش وتنخفض الى ٢٨,٤ في الألف لدى من يملك ٠,٢ هكتار ثم تنخفض الى ١٢,٢ في الألف عند من يملك أكثر من ١,٢ هكتار.

هناك علاقة لا شك فيها بين مستوى دخل الأسرة ومستوى معيشتها وما تستطيع ان تتمتع به من رعاية صحية وقدرة على توفير الغذاء. ففي الوقت الذي تصل نسبة وفيات الاطفال (بين ١ – ٤ سنوات) في البلدان الرأسمالية المتقدمة الى واحد في الالف نجد ان

هذه النسبة تتراوح بين (١٠ – ١٩ في الالف) في ٢٣ بلداً متخلفاً وتتراوح بين (٢٠ – ٣٠ في الالف) من ١٧ بلداً وبين (٣١ – ٥١ في الالف) في ١٨ بلداً.

اخيراً، يضاف الى ذلك ان معدل الحياة هو ٧٣ سنة لاحد سكان اسبانيا أو ايطاليا أو بريطانيا أو بلجيكا... الخ بينما هو ٤٦ سنة في بنغلادش و٣٧ سنة في افغانستان.

ما الذي يحدث للانسان، في ظل ظروف شديدة القسوة الى هذا الحدّ، وكيف يراه من يموتون من التخمة؟

يقول هؤلاء عن سكان البلدان التي اصبحت متخلفة من جراء الاستغلال الداخلي والخارجي، انهم كسالى ومتقاعسون، وهذا ما أورثهم الفقر ولذا فتركهم للموت منطقي اذ من يقبل ان يعيش أحد عالة عليه؟ الا ان الواقع يقول غير ذلك. ففي دراسة قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن الفلاحين في مالي نجد النتيجة التالية: في منطقة الساحل يعتمد العمل الانتاجي في الزراعة على العمل الفعلي للانسان اساساً وفي ظل مناخ يتميز بالقسوة والجفاف مما يزيد من صعوبة العمل خاصة توزيع مياه الريّ. فالفلاح لا يستطيع ان يزرع اكثر من هكتار واحد في السنة اذا كان يستخدم الفأس. ولان ما يحتاجه الانسان من سعرات حرارية يتناسب طردياً مع نوع النشاط الذي يقوم به فهو يتراوح بين ٢٧٠٠ في العمل العادي وقد يصل الى ٦٠٠٠ سعر حراري في الأعمال المضنية، فاننا نجد ان الفلاح في مالي يبذل جهداً يحتاج الى ١٠٠٠ سعر حراري اضافية عما يقدمه له الغذاء الذي يتناوله. ويترجم هذا النقص فقداً في وزن جسم الفلاح يتراوح بين ٢ – ٣ كيلوغرام في يوم عمل مضني واحد!! فماذا لو عرفنا ان المرأة بمالي تمارس عملا اشد قسوة من الرجل وان النقص في الغذاء يجلب اثاراً سيئة على تكوينها الفيزيولوجي وتنتقل

هذه الآثار الى الاطفال ايضاً. وكيف لا يؤثر ذلك على مستوى انتاجية هؤلاء البؤساء؟

لكي يتيسر لنا فهم اعمق لظاهرة مأسوية وتكاد تعم معظم البلدان المتخلفة لا بد من ان نحذر من الوقوع في المقولات العامة وغير العلمية، ونستند الى الواقع العيني. ارتفع عدد السكان في العالم من مليار انسان في ١٨٥٠ الى ٢ مليار في ١٩٣٠ ثم ٣ مليار في ١٩٦٠ و٤,٥ مليار حالياً ويتوقع ان تزيد البشرية بما بين ١,٥ مليار و٢ مليار أخرى سنة ٢٠٠٠.

ومن الثابت تاريخياً ان شعوب العالم كانت دائماً قادرة على توفير الطعام لنفسها محلياً سواء من خلال الالتقاط المباشر للثمار او باللجوء الى النشاط الزراعي حيث تتوفر مياه الانهار او الامطار، الى جانب الاعتماد على الصيد والقنص في توفير البروتين الحيواني. وكانت المجاعات تعود في الغالب الى الكوارث الطبيعية (كقلة المطر وانتشار الجفاف او على العكس لتحطم عمل الانسان بفعل السيلانات أو الفيضانات). وكذلك كانت الاوبئة واستغلال الانسان واستنفاذ قوته عوامل أخرى في تحطيم قواه البدنية وطاقاته العقلية.

ومع بداية العصر الحديث وهيمنة النظام الاستعماري على مستوى العالم، وجه هذا الاستعمار نظم انتاج هذه البلدان لتنتج ما يحتاجه هو من مواد أولية وغذائية، وذلك على حساب حاجات الشعوب الاصلية في هذه البلدان. وبعد حصول هذه البلدان على «الاستقلال السياسي» ظلت تنتج من أجل التصدير للسوق الراسمالي العالمي متبعة السياسة الاستعمارية نفسها، مضحية بذلك بحاجات شعوبها التي تزداد بالطبع مع النمو السكاني.

يسوقنا ذلك الى ضرب بعض الامثلة اذ يوضح لنا ذلك ان

الاحتلال الداخلي في المجتمعات التابعة له دور أساسي في تفشي ظاهرة المجاعة وسوء التغذية. فهذه المجتمعات تنتج سلعاً موجهة لاستخدمات غير اساسية لحفظ حياة الانسان أولها هذه الصفة ولكن السلطات المهيمنة على الحكم في هذه البلاد تصدرها لجلب العملات الاجنبية التي تنفقها بعد ذلك على السلع الكمالية او على الاسلحة وأجهزة قمع الشعوب.

من اشهر المحاصيل التي تنتجها البلدان المتخلفة للتصدير قصب السكر وتسهم هذه البلدان في ثلثي صادرات العالم من اكبر الدول المصدرة من بينها البرازيل والفيليبين وجمهورية الدومينيكان وتايلند والارجنتين. اما انتاج الموز فالفيليبين تنتج ٣٧ بالمئة من الانتاج العالمي وتسهم بنسبة ١٦ بالمئة من صادرات العالم من الموز، وتسهم أميركا الجنوبية بنسبة ٣٢ بالمئة من الصادرات العالمية (اي ١٩ بالمئة من انتاجها)، اما أميركا الوسطى فتصدر ٤٥,٧ بالمئة من انتاجها اي نحو ٤٧ بالمئة من الصادرات العالمية. يضاف لذلك ان الفيليبين تسهم بنسبة ٣٢ بالمئة من تجارة الاناناس على المستوى العالمي يليها ساحل العاج (٢٥ بالمئة) ثم المكسيك (١٣ بالمئة).. وبشكل عام تسهم آسيا بنحو ٤٠ بالمئة وافريقيا بنسبة ٢٠ بالمئة من صادرات العالم من الاناناس. ومن التناقض ان نجد بعض البلدان التي تعاني شعوبها من الجوع تصدر المواد الغذائية الاساسية ذاتها للسوق العالمي للاستهلاك الانساني بل ولاستهلاك الحيوانات في البلاد الراسمالية المتقدمة. فبلد مثل تايلند تعتبر من اكبر البلدان المصدرة للأرز في العالم اذ تسهم بنسبة ٢٥ بالمئة وتسهم منطقة الشرق الاقصى بنسبة ٦٧ بالمئة وأميركا اللاتينية بنسبة ٥ بالمئة... وفي الوقت الذي يموت الملايين سنوياً من الجوع في الهند يصدر الارز. بل ان في تايلند يطرد صغار الفلاحين من الارض وتتحول لزراعة نبات المنيهوت (جنس جنبيات يستخرج من جذوره دقيق

[illegible] المنيهوت (بشكل حبيبات يستخرج من جذورة دقيق نشوى مغذ) الذي تعد تايلند اكبر البلاد المصدرة له في العالم ـ تحت اشراف الشركات الدولية النشاط ـ وبرغم ان هذا النبات مغذ للانسان فان البلدان الغربية تشتريه لاطعام الخنازير.

واخيراً يكفي ان تخصص فولتا العليا ربع المساحة التي تخصصها لزراعة القطن لتزرع محله محاصيل غذائية حتى تضمن

لشعبها استقلالا غذائياً ذاتياً حتى في فترات الجفاف!

ومن الملفت ان منطقة افريقية كمنطقة الساحل التي تمر بفترات جفاف متعاقبة ويموت لديها الآلاف، كل يوم ينخفض فيها انتاج المواد الغذائية في ٧٨ – ١٩٨٠ ما بين ٥ و١٠ بالمئة بالمقارنة بفترة ٦٦ – ١٩٧١ في الوقت الذي ارتفع انتاج المواد الموجهة للتصدير بنسبة ٣,٧ و٤,٤ بالمئة من الفترة ٧٠ – ١٩٨٠. ومن الحقائق المؤلمة ان جزءاً كبيراً من احتياجات البلاد الغربية من الخضروات والفواكه مثل الفصوليا الخضراء والطماطم والباذنجان والجزر والقرع (الكوسة) والخرشوف والمشمش... الخ تاتي من منطقة جنوب الساحل اي من مالي وفولتا العليا والنيجر وكذلك من السنغال والمغرب وكينيا.. اي من بلاد تعاني شعوبها من الجوع، او على الاقل الشعوب المجاورة لها وذلك حتى يتوفر العرض في السوق الغربي من هذه السلع في المواسم التي لا ينتج فيها محلياً.

وفي الوقت الذي تصدر هذه المنتجات نحو المستهلك في البلدان الغربية، تمر منطقة الساحل باعصب ازمة غذائية منذ عشر سنوات، وتقدر منظمة الاغذية والزراعة بان نحو ٢٤ بلداً افريقياً (١٥٠ مليون انسان) مهددون بنقص حاد في المواد الغذائية، بل بالمجاعة نتيجة الجفاف الذي يعم منذ ١٩٨١ والذي يصيب ٣٥ بلداً افريقيا. ومن الجدير بالذكر ان القارة الافريقية كانت تكفي ذاتها غذائياً في ١٩٦٠

ومنذ بداية الثمانينات تعتمد على الخارج في تغطية ما يزيد عن ١٤ بالمئة من احتياجاتها الغذائية وسوف ترتفع نسبة تبعيتها الى ٣٠ بالمئة مع أوائل القرن القادم.

الموت وقوفا!

هل سيضطر البشر الى دفن موتاهم وقوفاً كما يحدث في جزر جاوة حتى لا تنقص مساحة الارض الزراعية؟ بمعنى اخر هل زرع الانسان كل مساحات الارض القابلة للزراعة في العالم؟ الاجابة بالتأكيد بالنفي، فما يزرع من الارض بشكل ٤٤ بالمئة فقط من اجمالي المساحة القابلة للزراعة. بمعنى اخر ما زال بالعالم ارض لم تزرع بعد، سواء لأنه لم يتم استغلالها لما تتطلبه من استثمارات للاستصلاح، أو لان الذين يسيطرون عليها او يملكونها يتركونها دون زراعة حتى لا يزداد الانتاج وتنخفض اسعار السلع في السوق، فالارض بالنسبة لهؤلاء ليست وسيلة انتاج غذاء، بل وسيلة انتاج مزيد من الارباح. فانتاج غذاء لمن ليس لديهم قوة شرائية، يعني خسارة للباحثين عن الربح، اذ سوف يضطرهم ذلك لتخزينه، وهذا يكلف كثيراً، او التخلص منه في البحر او بالحرق. اذ ان الجوعى ليس لديهم من العملات الاجنبية ما يمكنهم من شراء ما يحتاجونه. اذن من الايسر ترك مساحات واسعة دون زراعة فذلك يكلف اقل ويضمن الجزء المزروع غذاء من لديهم قدرة شرائية، ويعطي ارباحاً متزايدة لاستمرار نمو الطلب العالمي.

وسياسة عدم استغلال كل الارض الزراعية ليست وقفاً على ملاك الاراضي كافراد بل اننا نشهده في سياسة الدول المتحكمة في صادرات العالم من المواد الغذائية. فالولايات المتحدة قررت عدم زراعة خمس

المساحة التي تزرع عادة بالقمح وذلك لكي تحتفظ بمستوى الاسعار مرتفعاً في السوق العالمي. فالقمح، كاي سلعة اخرى، لا يباع طبقاً

لثمن تكلفته وانما يعرض في بورصة شيكاغو حسب العرض والطلب ويخضع «لقانون المضاربة» التي يدفع ثمنها ملايين الموتى جوعاً في انحاء العالم.

في الوقت الذي تنخفض كمية صادرات الولايات المتحدة من الحبوب من ١٤٤ مليون طناً الى ١٤٠ مليوناً، بين ١٩٨١ و١٩٨٢، يرتفع ثمن هذه الصادرات الى ٣٩ مليار دولار مقابل ٣٨,٨ مليار دولار. أي ان تخفيض كمية الصادرات ٤ مليون طناً لم تؤثر تقريباً على الدخل منها اذ يعوض ارتفاع الأسعار النقص في الصادرات.

وما زالت تسري هذه السياسة على المستوى العالمي فانتاج ١٩٨٤ من الحبوب يقدر بحوالى ١٦١٩ مليون طناً مقابل ١٧٠٦ مليون طناً سنة ١٩٨٢، اي ينخفض الانتاج العالمي بنسبة ٥ بالمئة خلال سنتين فقط.

وتعود هذه السياسة الى البلدان الكبرى المصدرة للحبوب (فرنسا وكندا واستراليا والارجنتين ثم طبعاً الولايات المتحدة التي تسهم وحدها بنسبة ٥٠ بالمئة من صادرات العالم من القمح اي تصدر ما يزيد عن ٦٥ بالمئة من انتاجها من القمح.

والواقع انه، منذ بداية السبعينات، حدثت تغيرات جوهرية في مسألة انتاج الغذاء على المستوى العالمي، خاصة انتاج القمح والصادرات والواردات منه. فبين ١٩٧٢ و١٩٨٢ ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من القمح ٢٤ مليون طناً، وبعد ان كانت البلدان الاوروبية مستوردة للقمح لنحو ٥,٥ مليون طن في ١٩٧٢ اصبحت

تصدر في ١٩٨١ نحو [illegible] مليون طناً. وترتفع صادرات اوستراليا من ٨,٤ مليون طن الى ١١ مليوناً. اما الجانب الآخر من العالم فالوضع يتغير فيه ولكن الى الاسوأ. اد ارتفعت واردات أميركا اللاتينية من القمح من ٤,٣ مليون طناً الى ٦,٧ مليون طناً وافريقيا (باستثناء مصر، السودان وليبيا وجنوب افريقيا) ارتفعت وارداتها من ٣ مليون طناً الى ٧,٣ مليون طناً والشرق الاوسط (بما في ذلك مصر والسودان وليبيا) من ٣ مليون طناً الى ١٠ مليون طناً والشرق الاقصى (بما في ذلك البلاد ذات الاقتصاد المخطط) فتجاوزت وارداتها ٢٤,٨ مليون طناً بعد ان كانت ١١,٦ مليون طناً عام ١٩٧٢. وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ارتفعت وارداتهما من ٧ ملايين طناً الى ٢١ مليون طناً خلال نفس الفترة.

من هذه الصورة يتضح ان البلدان الراسمالية المتقدمة هي التي تتحكم في الصادرات العالمية من القمح وان معظم البلدان المتخلفة والاشتراكية تابعين لارادتها فيما يتعلق بالكميات والاسعار. ففي غضون العشر سنوات الأخيرة تضاعفت كمية واردات البلاد المتخلفة من المواد الغذائية بينما زادت قيمتها ٤ اضعاف خلال نفس الفترة.

وتزداد قبضة النظام الراسمالي على تجارة القمح بتركز احتكارها على ٦ شركات عالمية، منها ٣ شركات أميركية (كونتيننتال غبرين، كارخبيل وكوك) وشركة بونج (بالارجنتين) واندريه (بسويسرا) ودريفوس (بفرنسا). وهي شركات ابعد ما تكون عن التخصص في مجال تجارة القمح وحده. فشركة دريفوس على سبيل المثال تتاجر بالأسلحة ويمتد نشاطها الى البنوك والصناعة والعقارات. بينما شركة كارنجيل التي يعمل بها ٢٠ الف شخص يعملون في ٣٠٠ شركة ومصنع في ٣٨ بلداً وتمتد انشطتها من الاسمدة حتى صناعة الصلب. وهذه الصورة من الاحتكارات تعني الكثير في ما يتعلق بتجارة الحبوب اذ يستلزم استيراد القمح استيراد بعض اطنان من

الصلب او الطائرات او غير ذلك. وبشكل عام تسيطر ٥٠ شركة دولية النشاط على ما يزيد عن ٥٠ بالمئة من تجارة الغذاء في العالم وهو ما يعني توجيه غير مباشر ومباشر لسياسات البلدان التي تحتاج للغذاء.

قارب النجاة

لا بد من ان يتمتع الانسان بقدر كبير من السذاجة ليعتقد بان البلدان الراسمالية المتقدمة تقدم مساعدات ما للبلدان المتخلفة. فخلف هذا التعبير «المساعدات الغذائية» تختفي حقائق تكشف عن الجشع والاستغلال والانانية التي يتميز بها ساسة هذه البلاد الراسمالية وبحثهم عن مصالحهم اولا وقبل كل شيء.

وربما تكشف بعض التصريحات والعبارات عن شيء من هذه الحقيقة. فالدكتور نجاي فورستر احد خبراء العقول الالكترونية بالولايات المتحدة يقول دون مواربة: «ان المساعدات الغذائية يجب ان تمنح للبلاد التي تتمتع بحظ كبير في البقاء. اما البلاد الاخرى الاقل حظاً فيجب تركها للمجاعة»! ويقول دكتور جوزيف فلتشر - رجل الدين ومؤلف كتاب «الوضع الاخلاقي» - «ان كل فعل حتى ولو كان اجرامياً يمكن ان يصبح عدلا حسب الحالة. وبرغم كراهيتي لهذه الفكرة الا اني لا استطيع ان اقاوم الموافقة على فكرة قارب النجاة المنطقية»! ويقول السيد ديني الرمان عضو لجنة الأمن القومي الاميركية في أحد الاجتماعات» اني لا اجد ان هناك مبرراً كافياً لمنح مساعدات غذائية لبعض البلدان لان شعوبها تموت من الجوع».

ولكن قد يقول البعض ان هؤلاء يعبرون عن اراءهم الشخصية

والامر يختلف عندما يتحدث مسؤول في السياسة الفعلية. ومن سوء الحظ ان هؤلاء قد «شدوا من السنتهم»، وهم عندما يتحدثون يتميزون بصدق شديد، ربما يشفع لهم!!

فقد صرح وزير التعاون الفرنسي سنة ١٩٧٦ «نحن نعرف ان المساعدات ليست عملية انسانية وتآزراً فقط، فعلى المدى البعيد يتعلق الامر بمكانة فرنسا ليس فقط على المستوى الروحي وانما ايضاً على مستوى الامن السياسي والاقتصادي».

ولكن ربما يتميز هذا التصريح بالابهام أو الغموض ولذا فان تصريح السيد بوتز وزير الزراعة الاميركي في أب (اغسطس) ١٩٧٤ يعد واضحاً بعض الشيء فهو يقول:

«ان الجوعى يستمعون فقط لاولئك الذين يملكون قطعة من الخبز». وقبل مؤتمر الغذاء العالمي الذي انعقد في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه صرح بعض المسؤولين بان الولايات المتحدة قد تلجأ لاستخدام سلاح الغذاء مثلما استخدم العرب سلاح البترول!

ولقد استخدم هذا السلاح بالفعل في كل مكان ضد الجياع او الذين يحتاجون الى الطعام فقد رفض البنك الدولي منح حكومة البندي (بشيلي) القرض اللازم لشراء القمح وكان ذلك بالفعل ضرورياً لزيادة الضغط السياسي والاعداد للانقلاب العسكري. وفي مصر تم اعطاء القمح والمعونات بسخاء لقبول الصلح مع العدو الاسرائيلي وتوقيع اتفاق الكيلو ١٠١ وكامب دافيد. قد صرح بوتز «انني عندما زرت مصر عام ١٩٧٥ كان معي «بعض القمح في جيبي» في الحقيقة ٢٠٠ الف طن قيمتها ٣٧ مليون دولار.

اخيراً صرح وزير الزراعة الاميركية سنة ١٩٦٦ ان قانون ٤٨٠

الذي اطلق عليه «برنامج الغذاء من اجل السلام» لم يكن في الواقع الا من اجل ان تتخلص الولايات المتحدة من خلال «المعونات» مما لديها من فائض من المواد الغذائية. ولقد اطلقا عليه هذا الاسم لانه شعار له وقع حسن عند اهل هذا البلد»!

ما هي هذه المساعدات؟ في الواقع ان ٨٢ بالمئة من حاجات البلدان المتخلفة من المواد الغذائية يتم شراؤها من السوق الراسمالي العالمي بينما ٧ بالمئة من هذه المساعدات هي ما يمنحه المجتمع الدولي للبلدان التي تتعرض لكوارث الطبيعية او الاقتصادية. اما المساعدات المجانية التي يمنحها المجتمع الدولي فهي ليست الا ١١ بالمئة فقط من جملة احتياجات هذه البلدان.

ليست المساعدات مجانية بل لها ثمن سياسي باهظ تدفعه البلدان المتلقية له حتى لو كانت قد دفعت ثمنه نقوداً. ويقول لسنر براون «ان المسألة الراهنة بالنسبة الى الولايات المتحدة ليست معرفة ان الغذاء سلاح وانما عليها ان تقرر كيف تحسن استخدامه لمصلحة البلد». ولقد كان حسن استخدام الغذاء كارثة كبرى على اقتصاديات البلاد المتخلفة اذ كان يزيد من تحطم الهيكل الاقتصادي المحلي. فقد خلق عادات استهلاكية جديدة لدى الشعوب المتخلفة والجأها الى استيراد القمح بدلا من الاعتماد على الذرة المحلية أو على الصويا فادى ذلك الى اقلاع الفلاح عن مواصلة انتاجه للذرة أو الصويا وتحويل ارضه الى زراعة ما يحتاجه السوق العالمي. بمعنى آخر فليست الصدقة هي التي سوف تنهي المجاعة في العالم، ولكن تنظيم الاقتصاد العالمي على نهج انساني يتخلص فيه الانسان الفرد والمجتمع من فكرته الانانية وركوب قارب النجاة منفرداً. (وهذا موضوع آخر). فهذا الوضع الانساني المأساوي لا يحمل الا العار على اولئك الذين يتفننون بدفاعهم عن «حقوق الانسان». فحقوق الانسان لا تهدرها فقط هذه الدولة او تلك لانها تحرم الانسان من التعبير عن راي مخالف للراي

الرسمي للدولة أو لأنه يلجأ الى الفعل للتعبير لرفضه لوضع اقتصادي أو سياسي ما، وانما تهدر حقوق الانسان أول ما تهدر من قبل الافراد أو الدول أو المجتمع الدولي عندما يمنع الطعام والشراب عن الانسان، ويطرد من أرضه، ويحرم من الرعاية الصحية والتعليم والسكن الصحي الملائم، بل والاستمتاع بوقت الفراغ.

أي رسالة أو تعليق؟